



أستخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان  
دراسة حالة في شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للمدة 2010-2012 المالية

النجار، عماد غفوري عبد\*

\*الدكتور ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط

#### ملخص الدراسة

يؤدي الائتمان المصرفي دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية وان النشاط الائتماني ذات أهمية كبيرة ومتميزة في نجاح المصارف التجارية لذلك توجه معظم إكباتها نحو إدارة الائتمان بشكل ناجح كون الائتمان المصرفي يمثل أهم مصادر الإيرادات التي تحصل عليها المصارف وتزيد من ربحيتها، وحتى يتخذ قرار الائتمان بشكل أكثر رشداً وأماناً من قبل المصرف لا بد من الاعتماد بدرجة كبيرة على المعلومات والبيانات المالية وتحليلها لغرض دراسة المؤشرات المالية التي تقيس المركز المالي للزبون ، ويهدف الباحث من هذه الدراسة إلى إبراز أهمية عملية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان للكشف والتحقق من سلامة المركز المالي وقدرته على سداد التزاماته وان أهمية هذه الدراسة تكمن في أن التحليل المالي يعد أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ، وعليه توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ان يطلب من الزبون بأن يرفق مع طلبه للقروض قوائم مالية لفترات مالية سابقة وحالية وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل شعبة الائتمان وذلك للتعرف على عوامل السيولة والربحية والكفاءة للزبون (طالب القرض)، وينبغي على المصرف البحث عن محلل مالي (أو مجموعة محللين) كفوء يستخدم أدوات التحليل المالي لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ومنها الخسائر التي تؤثر على راس المال .

معلومات البحث

الإستلام: 2015/3 /22

التقييم : 2015/3/23

التعديل : 2015/5/25

القبول: 2015/5/27

النشر : 2015/6/30

#### Abstract

Banking credit has an important role in supporting the process of Economical development, and the credit activity has a great and distinctive importance to succeed the commercial Banks for directing most their abilities toward the administration of credit in successful way. The Banking credit represents the main sources of revenues that obtained by the Banks, and increase its profits. in order to make a decision more rational and safety by the Bank. We need to depend greatly on the Finance Data and Information and analyze it to study the finance indicators that measure the center. The Researcher aims through this study to clarify the importance of analyzing Finance Data for the credit applicant to detect and investigate of the Finance Center safety and its ability to cover its commitments.

The importance of this study lies that the finance analysis is considered an important tool to decrease the losses that bearing by the Banks due to the stumbled loans and facilities. So the Researcher reached to many recommendations, the most important are: The client should be required to attach with request of loan the previous finance lists to study and analyze them by the credit section, in order to behave according to fluidity and Efficiency for the client, and the bank should search for an efficient analyst using the analyses finance tools to face challenges that some banks may be exposed to such as the losses that effect the Capitals .

المقدمة :

المحور الاول / منهجية البحث

يعد الائتمان المصرفي من اهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية في العراق للجمهور والوحدات الاقتصادية ومؤسسات الدولة المختلفة ، ويعد في الوقت نفسه من اهم الأنشطة المصرفية التي تجلب الإيرادات لها نتيجة قيامها باستلام الودائع المصرفية ومن ثم تشغيلها لكونها وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، كما يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية ، لذلك تعد المصارف التجارية عصب النظام المالي ومحركاً لعجلة التنمية الاقتصادية وجهة تمويلية وطنية .

ولكي يكون القرار الائتماني اكثر رشداً وأماناً طبق التحليل المالي كاحد الوسائل الهامة الذي يوصل المصارف الى القرار السليم والذي يمثل في مفهومه البسيط على أنه عملية مستمرة لمعالجة أو استخدام البيانات المتوفرة عن الوحدات الاقتصادية ومن ثم ما يوجد من علاقة نسبية بين عناصر تلك البيانات يتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الاحداث المالية التي تحرك هذه الوحدة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية ، وعلى المحلل المالي ان لا يقتصر فقط على مجرد قراءة الارقام التي تظهرها البيانات المالية المنشوره إنما يتعدى ذلك الى البحث عن ما وراء هذه الارقام من دلالات ليتسنى له ان يقوم بدوره المطلوب في التشخيص الائتماني السليم ، لذلك على المصارف التجارية ان تضع ادارة خاصة بالعملية الائتمانية من اجل منح الائتمان أو القروض لطالبيها وضمان استردادها في أجال استحقاقها .

وتجنبنا للمخاطر التي قد تتعرض لها المصارف نتيجة عدم وفاء الزبائن (طالبي الائتمان أو القروض ) بالتزاماتهم جاءت هذه الدراسة لبيان مدى استخدام مصرف الخليج التجاري للتحليل المالي في عملية منح الائتمان لشركة وطن الخير للمقاولات للتعرف والتحقق من سلامة المركز المالي وامكانياتها الائتمانية وقدرتها في سداد التزاماتها .

1-1- مشكلة البحث :

تتسم عملية منح الائتمان بأهميتها وحساسيتها وخطورتها فضلاً عن انعكاساتها أيجاباً أو سلباً على أداء المصارف وإن قرار منح الائتمان المصرفي في المصارف التجارية يعتمد على عوامل معينة ومن هذه العوامل هو معرفة المركز والوضع المالي للزبون، وذلك من خلال أستعمال المؤشرات المالية التي تقيس المركز الائتماني للزبون والتي تحدد مدى قدرته على تسديد القرض وفوائده واستناداً لما سبق يمكن حصر مشكلة البحث بالتساؤل التالي :

مامدى أستخدام التحليل المالي في منح الائتمان المصرفي لدى المصرف ؟  
من خلال التساؤل السابق يمكن طرح المشاكل الفرعية التالية

- 1- ماهو الائتمان المصرفي وكيف يتم منحه ؟
- 2- هل يعتمد المصرف على مؤشرات التحليل المالي المشتقة من البيانات المالية كاداة لترشيد القرارات الائتمانية .
- 3- عدم توجيه الاهتمام الكافي للتحليل المالي باستخدام المؤشرات والمعلومات المالية لهذا جاءت هذه الدراسة لتلبية هذا الاهتمام أذ جرى أختيار شركة وطن الخير للمقاولات لنشاطها الفاعل وتعدد اعمالها في المحافظة .

2-1- أهمية البحث :

يعد التحليل المالي بأستخدام المؤشرات المالية من الاساليب العريقة في تحليل الائتمان المصرفي غير انه مهماً في مصارفنا التجارية مع الاسف ويمكن أهمية البحث في

- بيان أهمية دور التحليل المالي بأستخدام المؤشرات والمعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية لاتخاذ قرار أنتماني رشيد.
- وتزايد أهمية التحليل المالي في الوقت الحاضر باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة ، أذ أن القروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي الى تجميد

### الائتمان المصرفي ومخاطره

#### 2-1- مفهوم وتعريف الائتمان المصرفي .

الائتمان بلغة القانون له معنى واسع فهو يعني تسليم الاخر مالاً منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين ،أو الوديعة ،أو الرهن ،أو الاعارة .وفي كل هذا يتعلق الأمر بتسلم مؤقت للمال مع نية أستعادته .

أما بلغة الاقتصاد فالائتمان يعني تسليف المال لاستثماره في الإنتاج أو الاستهلاك معتمدين بذلك على عنصري الثقة والمدة ،كما يتخذ الائتمان عدة صور أو أنواع بحسب مدته والغرض من الحصول عليه ،أو حسب الجهة المستفيدة منه والمانحة له (جيهاد 2012،5) .

أما الائتمان اصطلاحاً يقصد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند أنتهاؤها بدفع قيمة الدين ،اي تعد صيغة تمويلية أستثمارية تعتمدها المصارف بجميع انواعها ويعد عامل الوقت كأهم خواص الائتمان (الدغيم وآخرون ،2006،1) ويعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها، وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حالة توقف الزبون عن السداد. [www.arabtranslator.org/ledul\\_bankings.9sp](http://www.arabtranslator.org/ledul_bankings.9sp)

أي أن الائتمان علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة، تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً وفي اجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات ،وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً ) (الغزى،1976،12) ويعرف الائتمان المصرفي بأنه تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها ،والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ، على أن تعزز هذه

جزء هام من اموال المصرف نتيجة عدم قدرة الزبائن الحاصلين عليها على سداد أقساطها وفوائدها

- تبرز أهمية التحليل المالي كاحد مكونات التحليل الائتماني بكونه مجالاً تطبيقاً للاكاديميين والمحليلين الماليين وغيرهم .

#### 1-3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى

- شرح مفهوم الائتمان وأساسه وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني .
- تبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان في الكشف ، والتحقق من سلامة مركزه المالي وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب.
- وضع سياسة ملائمة تسمح بالتخفيف من آثار عدم السداد بعد وقوعه.
- الوصول الى تطوير منهجي يضمن سلامة ادارة موارد المصرف يسترشدها متخذو القرارات ومنفذوها في دراسة طلبات الائتمان في ظل أوضاع تسودها المنافسة .

#### 1-4- فرضية البحث :

على ضوء مشكلة البحث تم طرح الفرضيات التالية

- الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف لزبونه في إتاحة مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.
- تعتمد المصارف على التحليل المالي لترشيد قراراتها الائتمانية .
- أن توجيه الاهتمام لاجراء التحليل المالي ودراسة طلبات الاقراض قبل منحها يؤدي الى معرفة المركز والوضع المالي للزبون .

المحور الثاني:

أستحقاقها مما يقتضي ضرورة وضع سياسات محددة لمنح الائتمان تضمن سلامة الأموال المستثمرة، كما تضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي ينطوى عليها قرار منح الائتمان على ان لا يترتب عليها انخفاض في مستوى السيولة يكون من شأنه إضعاف قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين (هندي 2006،99)، ويرفض أو يقبل قرار منح الائتمان للزبائن بناءً على الشروط الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني إذ يتطلب كل قرار أئتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع و المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب وتحدد تلك الموازنة مقدار سعر الفائدة ونوع الضمانات المطلوبة من الزبون طالب القرض (Balachandran,2008,2)

ويتضح مما سبق أن مجموعة من العوامل التي من خلالها تستطيع إدارة الائتمان اتخاذ قرار بمنح أو عدم منح الائتمان للزبون ، ومن أهم هذه العوامل (المؤشرات المالية لطالب القرض ، السمات الشخصية الخاصة بالمقترض والسياسة الائتمانية للمصرف المقرض)

## 2-2- تصنيف الائتمان وشروط منح الائتمان

يمكن تصنيف الائتمان (بحسب تعليمات البنك المركزي العراقي ) إلى مجموعات بحسب ضمان التسديد ، وذلك على النحو الآتي : (الشيخلي 2009،41)

أولاً/ الائتمان الممتاز: ويشمل الممنوح بضمانات سهلة وسريعة التسييل.

ثانياً/ الائتمان الجيد: وهو الائتمان غير مستحق السداد أي لم يحن وقت تسديده.

ثالثاً / الائتمان المتوسط: وهو الائتمان المستحق السداد ولم يمضِ على أستحقاقه 90 يوماً

رابعاً/ الائتمان دون المتوسط: وهو الائتمان الذي مضى على موعد أستحقاقه أو أستحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من 90 يوماً.

العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون اي خسائر (عبد الحميد 2000،103،

لذلك يعد الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على ادارة المصرف نظراً لما تتحمله من مخاطر متعددة قد يؤدي إلى خسارة المصرف وهو في نفس الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لادارة المصرف والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف وظيفتها كوسيط مالي للاقتصاد، وإن عملية منح الائتمان المصرفي تنطوي على مخاطر كثيرة وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالمقترض وقدرته على سداد مبلغ القرض الأصلي والفائدة المستحقة عليه وفي الوقت المحدد، علاوة على ذلك إن قرار منح الائتمان هو واحد من أصعب القرارات التي تكون إدارة المصرف مسؤولة عنه، وتعد كذلك من اهم محددات نجاح أداء المصارف دون أن تواجه مخاطر البقاء على قيد الحياة، ويتحقق ذلك من خلال تحقيق التوازن بين حجم الأموال المودعة وحجم القروض، وتقليل حجم المخاطر المتصلة بالمقترضين وعدم (Siam,2011,11) قدرتهم على سداد الائتمان الممنوح لهم

للائتمان المصرفي تأثير كبير في تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية، إذ إن ارتفاع حجم الائتمان وعمليات الإقراض من قبل المصارف التجارية لكافة القطاعات الاقتصادية والأنشطة التجارية تساعد بشكل فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما تساعد في تعميق سوق راس المال المحلي، وإن تنفيذ مشاريع إنتاجية وخدمية من خلال عمليات التمويل المصرفية ومنح الائتمان يساعد في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتساعد كذلك في توفير الاستقرار والأمن المالي (Maith,etal2012,114) .

ونود الإشارة هنا إلى أن ضخامة حجم الاستثمار في القروض والاتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل يؤدي الى صعوبة تحصيلها قبل موعد

### 2-3-1- (مخاطر الائتمان)

بشكل عام المخاطر تعني مجالات الخسارة غير المتوقعة أو عدم الربح لاي شيء له قيمة ، ولا يمكن أبعاد أو الغاء عدم التأكد من المخاطر وحيثما وجد عدم تاكد تكون هناك مخاطر ، والتعريف الاكثر شيوعاً هو أن المخاطر عدم التأكد وتوقع الخسارة ، الا إن هناك رأياً يقول أن المخاطر تختلف عن عدم التأكد لان عدم التأكد غير قابل للقياس (Goochman&ordan 1995,491)

ويمكن تعريف المخاطره على أنها الآثار غير المؤاتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف أو رأسماله إذ تعد مخاطر التخلف أو التلكؤ عن سداد القرض هي واحدة من مخاطر الائتمان في قرارات الاستثمار ، وتنشأ مخاطر الائتمان عندما لا يستطيع المصرف تقييم قدرة الزبون ( على الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده Fatemi&Fooladi,2006227) وكمما معروف في الدراسات المالية أن القرار المالي يستند في اتخاذه على تحديد متغيرين هما العائد المتوقع (Expected Return) ودرجة المخاطر (RiskDegree) وهو المعروف بالمبادلة(Trade Off) بين العائد والمخاطر، فالقرار الأمثل السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازن أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به ، وكلما زادت المخاطر كلما زاد العائد المطلوب وعلى وفق هذا يتحدد نشاط إدارة الائتمان في قراراتها الائتمانية، أي يجب أن يكون العائد المتوقع من القرار الائتماني كاف لتعويض المصرف عن المخاطر التي تحيط بذلك العائد الذي تطلبه إدارة الائتمان على الأموال التي تقدمها الى طالبي الائتمان ( الشبخلي 2012،29).

ويمكن القول أن مشاكل أو مخاطر الائتمان تحدث بفعل مجموعة عوامل يكون طرف فيها كل من الدولة والمصارف والذباين إلا أن المصارف تكون الطرف الرئيس في اختلاق تلك المشاكل لما

خامساً / الائتمان الرديء :وهو الائتمان الذي مضى على موعد استحقاقه 180 يوماً.

سادساً / الائتمان الخاسر :وهو الائتمان الذي مضى على تاريخ استحقاقه أكثر من سنة .

أما شروط منح الائتمان ومعايره فهي:  
(الجزراوي والنعيمي، 2010،6)

تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط الآتية :

أولاً / دراسة الكفاية المالية للزبون.

ثانياً / النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون.

ثالثاً / الغرض من طلب الائتمان.

رابعاً / توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان .

خامساً / الوضع المالي للزبون المقترض .

### 2-3- المخاطر الائتمانية والتحليل الائتماني

يعدّ الائتمان المصرفي من اكثر الانشطة المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في الوقت ذاته يعدّ اكثر الادوات الاقتصادية حساسية إذ لاتقف تأثيراتها الضارة على المصرف أو المؤسسات المالية الوسيطة بل تصل باضرارها الى الاقتصاد الوطني ان لم يحسن استعمالها، فمن خلالها يمكن تحقيق أرباح عالية وبدونها تفقد المصارف وظيفتها كوسيط مالي . والائتمان المصرفي كنشاط اقتصادي له تأثير على الاقتصاد الوطني ففي حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة التوسع به او الإفراط يؤدي إلى ضغوط تضخمية ،مما يعني في كلتا الحالتين أن له آثاراً اقتصادية قد تكون خطيرة وتسبب أختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها (الزيبي 2002،17) وإن نشاطاً كهذا لابد من الاهتمام به من قبل السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان وعلى حسن توجيه مساره خوفاً من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة ،أو قصور في عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والانتاجية ،لذلك حددت المصارف قواعد واسساً لاتباعها في نطاق التسليف تحاشياً لوقوع مخاطر الائتمان .

المعدلات السائدة في النشاط المماثل . ويتم الوقوف على المقدرة الانتاجية للمقترض من حيث مدى كفاءة استعمال المقترض لعناصر الانتاج المختلفة والأسلوب المتبع للانتاج ومدى جودة الإنتاج وتقبل السوق له .

**ثانياً / المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** تختلف طبيعتها وأسبابها بحسب الانشطة الاقتصادية التي تتفاوت في ظروفها الانتاجية والتسويقية

**ثالثاً / المخاطر المتعلقة بالعملية المطلوب تمويلها:** وتختلف هذه المخاطر بحسب طبيعة كل عملية أنتمانية وظروفها و ضماناتها ، فمخاطر الاقتراض بضمان تختلف عن مخاطر الاقتراض بضمان أوراق مالية ، وعن مخاطر تمويل عمليات المقاولات وإصدار خطابات الضمانات المرتبطة لها ويكون إبراز ذلك من تحليل بعض صور هذه المخاطر .

**رابعاً / المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** وهي التي تتعلق بالمخاطر الاقتصادية والظروف الاجتماعية والسياسية والقانونية ، وعادة المخاطر الاقتصادية تخرج عن إرادة المقترض وعن تأثيره ومن أمثلتها اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل وتأثيرها على الانشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل، ومن أمثلة مخاطر الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية المخاطر الناشئة عن التبعية الاقتصادية لدول أجنبية وما ينجم عن مخاطر الحروب وقطع العلاقات مع دول معينة ، و صدور بعض لتشريعات التي قد تسمح بتأجيل بعض الديون المصرفية الممنوحة للزبائن .

**خامساً / المخاطر الناشئة عن أخطار المصرف:** وهي المخاطر المتعلقة بإدارة الائتمان من حيث قدرتها على وضع أنظمة كفيلة بدعم الرقابة على القرض ومتابعة الزبون والائتمان الممنوح له .

**سادساً / المخاطر الناجمة عن فعل الغير:** قد يتعرض المقترض بسبب فعل غيره إلى بعض المخاطر التي توشح في قدرته على الوفاء

لها من أجهزة ادارية وفنية متخصصة فضلاً عن كونها الطرف المعني في ضخ الأموال للزبائن .

في ضوء دراسات أنتمانية من المفروض ان يتم اعدادها بمهنية وشمولية وشفافية وتسترشد ببحوث السوق و بحوث الوضع الاقتصادي للبلد وتراعي الاعتبارات كافة وتاخذ في حساباتها التحولات كافة من المتغيرات المحتملة وتدرك أهمية التنفيذ الصحيح للقرارات الائتمانية وتعمل على تفعيل أدوات متابعة ورقابة الائتمان وتسعى إلى تأكيد الالتزام بالضوابط والقواعد والأعراف والتعليمات المنظمة للائتمان بالشكل الذي تبعد الكوادر الائتمانية إلى سلك منهج التجربة والخطأ في اتخاذ القرارات الائتمانية وتنفيذها وإعداد الكوادر وتدريبها .(الشيخلي 30،2012) لذلك يمكن القول إن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل في الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية، ووفق هذه التحديد فإن المخاطر الائتمانية لها صور متعددة وكما يأتي (ابو كرش، 2005،6).

**أولاً / المخاطر المتعلقة بالمقترض:** يتم التعرف على المقترض من حيث السمعة الائتمانية وأهلية وصلاحية المركز المالي للمقترض ، إذ من الطبيعي ان يطمئن المصرف إلى المتعاقد على القرض من خلال تجميع المعلومات عن المقترض فيما اذا كان يحترم تعهداته ووفائه بالالتزامات في المواعيد المحددة والتعرف فيما اذا كان المقترض يماطل في السداد أو أنه لا يوفي الا بالضغط عليه، وهذه الأمور وغيرها يكشفها الاستعلام عنه من السوق ، كذلك التاكيد من المتعاقد على القرض انه يملك سلطة الاقتراض أو التعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه و ضماناته في حالة وجود جهة معنوية طالبة للقرض، وكذلك الذي يساعد في الوصول الى طالب القرض هو دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي ومدى اعتمادها على الاقتراض الخارجي ، وسهولة أصولها ، وتطور نشاطها ، وحجم أعمالها ومعدلات الارباح المحققة ، ومدى تماشيها مع

1. شخصية الزبون Character: من خلال دراسة شخصية الزبون لابد من معرفة مدى جدية وقوة الزبون على الدفع
2. طاقة الزبون Capacity والقدرة على التسديد. وتعني المقدرة على الدفع وهي تشمل مجموعة من الاتجاهات من خلال أهلية الشخص على الاقتراض وبقدرة الزبون على إدارة أعماله إدارة حسنة وسليمة تضمن للمصرف سلامة أمواله المقدمة في صورة قروض عن طريق قدرة طالب الائتمان على تحقيق عائد متوقع كافٍ لضمان مخاطرته وتسديد ما عليه من التزامات وأخيراً ممكن أن يشمل هذا المعيار مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من الزبون.
3. رأس المال Capitaإ يعني حجم وشكل ثروة الزبون التي يمكن عدها كتأمين للدفع، أي يعد المركز المالي للزبون من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل .
4. الضمان Collateral Coverage وفي بعض الأحيان تسمى التغطية وهي تعني الضمان الذي يمكن الحصول عليه لتأمين الائتمان عند الطلب أي مقدار ما يملكه من أموال منقولة أو غير منقولة والتي يرهنها الزبون لتوثيق الائتمان المصرفي، وتعدّ الضمانات خط الدفاع الثاني في حالة عجز الزبون عن سداد التزاماته بعد المعايير التي سبق الكلام عنها فيما يخص شخصية الزبون ومقدرته ومركزه المالي المعين .
5. الظروف المحيطة Conditions: وتمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالزبون، وبمعنى أوسع تأثير الحالة الاقتصادية على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي يعمل فيه الزبون، أي درجة مساعدة أو عرقلة المؤثرات الائتمانية الخارجية للزبون في الدفع. وهناك منهج آخر يتبعه محلل الائتمان لتقييم الركائز الأساسية لتحليل مخاطر

بالتزاماته، ومن أمثلتها أفلاس أحد كبار مديني الزبون أو نشر معلومات غير حقيقية عن الزبون توحي بسوء مركزه المالي يكون نتيجتها قيام المصارف المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو مؤثر على نشاطه.

### 2-3-2- التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار الائتماني .

تحليل الائتمان هو تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على قرار منح الائتمان ويسعى المصرف من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها المصرف، والتي قد تعوق قدرة الزبون على سداد القرض الممنوح له خلال فترة مستقبلية ، ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة الزبون في الماضي على سداد القرض والالتزامات تجاه غيره وكذلك دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الآخرين (عبد الحميد 2008:128). وتزداد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في الوقت الحاضر وذلك بوصفه اداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض المتلكئة. إذ تطلب المصارف التجارية عادة من زبائنها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم معلومات مالية وغير مالية لغرض إخضاعها للدراسة والتحليل من قبل شعبة الائتمان في المصرف وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها تقدم توصياتها إلى إدارة المصرف والتي بناءً على ذلك تتخذ القرار المناسب بخصوص الموافقة أو عدم الموافقة على طلب الزبون (مطر، 2010، 339)، وأصبحت من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان في تقييم الائتمان ضرورة تحديد المخاطر المرتبطة به من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام 5Cs Of Credit والذي يعد أبرز منظومة أئتمانية لدى محلي الائتمان عند منح القروض والتي على أساسها يقوم المصرف بدراسة الجوانب المختلفة لدى الزبون المقترض (الزبيدي، 2000، 141).

طلبات الائتمان تراعى عدة اعتبارات للوصول الى قرار أئتماني صحيح يستند الى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية والتي تختلف من زبون إلى آخر إذ يستعان بمجموعة من الإجراءات منها :

(1) **دراسة طلبات الائتمان** : يتقدم الزبون بطلب للحصول على قرض وفق أستمارة خاصة معدة من المصرف يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد ، وقد يستدعى الأمر إجراء مقابلات شخصية للزبون للوقوف على الجوانب التي قد يغطيها طلب الائتمان وقد تكون هناك زيارة شخصية من قبل إدارة أئتمان المصرف إلى مقر عمل الزبون (بلعجوز، 2009، 71)

(2) **تحليل المركز المالي للزبون** : يتم تحليل المركز المالي للزبون طالب القرض من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها وقد تشمل عملية التحليل المركز المالي للزبون دراسة بعض المؤشرات والمعدلات كمؤشرات السيولة والربحية والمديونية ، وبذلك يتحدد وضع الزبون فيما إذا يسمح له بالحصول على القرض أو لا (السيسي 2004، 32)

(3) **الاستفسار عن مقدم الطلب** : تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للزبون وشكل علاقته السابقة مع المصرف أو مع مصارف أخرى لكي يتخذ القرار الائتماني السليم.

(4) **طلب الضمان** : يطلب المصرف من الزبون تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات الملكية .

(5) **توقيع عقد الائتمان** : يتم بعد إتفاق الطرفين على شروط العقد من حيث صرف قيمة القرض وسداد القرض فضلاً عن الفوائد التي تترتب عليه ، ووفق طريقة السداد المتفق عليها يتم التوقيع على العقد .

### المحور الثالث:

دور التحليل المالي في منح الائتمان  
يغطي التحليل الائتماني بشكل عام ثلاثة محاور رئيسية وهي التحليل النوعي

الائتمان هو منهج (5ps) ومعايير هذا المنهج هي (مطر ، 2006، 379).

(1) **الأشخاص People**: تقييم شخصية الزبون من خلال تكوين صورة عامة عنه، وعن حالته الاجتماعية، ومؤهلاته، وكذلك اخلاقياته من حيث الاستقامة والمصداقية. أما إذا كان طالب القرض شركة فلا بد من معرفة كفاءة العمل من حيث الخبرة ، وعمر المديرين، والقدرة الإدارية، وقدرة الادارة وفعاليتها من خلال إدارة الشركة والعائد على رأس المال، والعائد على مجموع الأصول فضلاً عن ذلك ينبغي معرفة نية وقدرة الشركة على الدفع و السمعة في قطاع العمل وتمويل الشركة.

(2) **الغرض Purpose**: من الائتمان هو التعرف على الهدف من الحصول على الائتمان .

(3) **قدرة الزبون على التسديد (payment)**: احتمالات مدى قدرة الزبون في تسديد الائتمان وفوائده.

(4) **الحماية protection**: تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها الزبون من حيث النوع والقيمة

(5) **التوقعات Prespective**: أي استشراف المستقبل واستكشاف أبعاد حالة عدم التاكيد المحيطة بمستقبل الائتمان ، وهل يعد طالب الائتمان هذا كزبون على المدى البعيد .

### 4-2- إجراءات منح الائتمان

قد يحتاج الزبون إلى قدر من الأموال فيلجأ إلى التمويل عن طريق طلب الائتمان من المصرف التجاري لتساعده في دفع عجلة نشاطه ، وتوفير السيولة اللازمة لذلك ، وفي نفس الوقت فإن المصارف التجارية تسعى لزيادة توظيف الأموال المتاحة لديها بإقراضها إلى زبائنها . وعند دراسة



- تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي الدراسة التفصيلية للبيانات المالية.
- القيام بتكهنات وتنبؤات تخص مستقبل المنشأة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذا الوضع.

أما التحليل المالي من وجهة نظر المصارف التجارية هو عملية فحص شاملة لكل من عناصر القوائم الختامية مع التركيز على العلاقة بين الأصول الثابتة والالتزامات طويلة الأجل وعلى حجم التغير في المتحصلات النقدية، وتوضيح الظروف التي تحيط بالمنشأة أو المشروع والمؤثرة على نتائج أعماله ومركزه المالي

### 3-1-1- أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي عموماً إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم الذين لهم مصالح مالية في المشروع بقصد تحديد نقاط القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع، ويمكن أجمال أهداف التحليل المالي بما يأتي :- (إيمان، 2011، 36)

(1) إجراء تشخيص مالي عام للمنشأة وإجراء فحص السياسات المالية المتبعة من طرف المنشأة وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تفسر لنا المعطيات من جانبها الكمي والكيفي بإعطاء نقاط القوة والضعف في السياسات المالية .

(2) بواسطة التحليل المالي يمكن الحكم على الوضع المالي الماضي والموازنات بين الربحية والسيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر المالية للمنشأة

(3) من خلال التحليل المالي يمكن الحكم على قرارات الإدارة فيما يخص الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح.

(2) يعد التحليل المالي الركيزة الأساسية في وضع التنبؤات المالية، فالنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع برامج الموازنات التقديرية للأنشطة المختلفة ومن ثم اقتراح الإجراءات

Quailtative Analysis و التحليل الفني Technical Analysis والتحليل الكمي Qunatative Analysis والذي يهمننا في بحثنا هذا هو التحليل المالي الكمي Qunatative Finance Analysis الذي يغطي دراسة تحليلية للبيانات المالية التي يقدمها طالب الائتمان (مطر ، 2010، 376) .

### 3-1- مفهوم وأهداف التحليل المالي وأهميته

يعدّ التحليل المالي أداة فعالة للتحليل الائتماني إذ يمكن للمصرف اتخاذ القرارات المناسبة اتجاه المقترض من خلال إدارته . وهناك تعاريف عديدة للتحليل المالي فقد عرف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار (الحنفي، 2005، 75) وقد يعرف أيضاً بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي التي تساعد في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك كي يتم استعمال هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشآت بقصد اتخاذ القرارات (مطر، 2000، 3) فهي عملية معالجة للبيانات المالية الموجودة والمتوفرة عن المنشأة للوصول إلى معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المنشآت للوصول إلى التنبؤ بالوضع المستقبلي والتحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات والارتباط فيما بينها وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه لبيانات بالكيفية التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على أطوارها .

من خلال ماتقدم يمكن الاستنتاج بأن التحليل المالي هو مرحلة دراسة وتشخيص الحالة المالية للمنشأة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المنشأة وذلك عن طريق :-

والضعف، وكذلك احتمالات نموها وفرصها أو فشلها والتهديدات التي تواجهها وذلك من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها من خلال القطاع الذي تعمل فيه وعوامل السوق والمنافسة ومتغيرات الاقتصاد .

وتعدّ المؤشرات المالية من الأدوات التقليدية الكمية في التحليل المالي ، ويدرس المحلل المالي من خلال هذه المؤشرات العلاقات المختلفة بين فقرات الكشوفات المالية ولفترة زمنية محددة والغرض من هذه العلاقات هو تكوين تصور على نتائج اعمال المنشأة أو الشركة وظروفها المالية، ولذلك فإنّ هذا النوع من التحليل لايركز على القيم المحاسبية المطلقة بحد ذاتها بل يدرس السيولة والربحية والنشاط والهيكل المالي ونتائج التشغيل كمقاييس للأداء

### 1-2-3- تعريف المؤشرات المالية

تعرف المؤشرات المالية بانها علاقة تربط بين بندين أو اكثر من بنود القوائم المالية والتي تدخل في اشتقاق النسب المالية وقد تكون البنود في القائمة المالية نفسها أو في قائمتين متتاليتين

(<http://www.Aazsnet/12558-topic>)

وتعبر المؤشرات المالية عن علاقة بين متغيرين يخضعان لعملية مالية ، وذلك لمحاولة تفسير علاقة بينهما من اجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي إلى اتخاذ القرار (عبد العزيز ،1998،229). وعند استعمال التحليل المالي لا بد من حسن اختيار المؤشرات التي تلائم الهدف المطلوب، من التحليل المالي والتي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة وقد يكون المؤشر مضللاً أحياناً إذ إنّ ارتفاع مؤشر التداول عن النسبة النمطية يؤدي إلى زيادة في السيولة على حساب الربحية. وعند تركيب المؤشرات لا بد أن تكون منطقية ،بمعنى أنّ علاقة الأرقام مع بعضها منطقية ،مثل نسبة الربح إلى رأس المال وأن يعكس المؤشر علاقة تطبيقية بين بسط النسبة ومقامها كنسبة الربح إلى المبيعات إذ إن الربح يتولد اساساً من المبيعات وأن ينتفع من المؤشر في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى كنسبة معدل العائد على الأموال المستثمرة مع كلفة

التصحيحية لمحاولة الخروج من الوضع الصعب إذا كانت النتائج غير مرضية .

### 2-1-3- أهمية التحليل المالي

يهتم التحليل المالي بجمع البيانات والمعلومات المالية وتصنيفها وقياسها ودراستها للوصول إلى السيطرة الجيدة على الموارد المالية المتاحة في المشروع ، وهو أداة لتحليل وتفسير القوائم المالية ومعرفة العلاقة بين عناصرها ومدلولات الأرقام الواردة فيها لتقدير قيمة المنشأة وتقييم مركزها المالي ويمكن أن نجمل أهمية التحليل المالي فيما يأتي :- (حنفي ، ابو قحف ،2004،213) .

1- التحليل المالي لبيانات النظام المحاسبي يمكّن متخذي القرار من اتخاذ القرار الرشيد عن طريق مدهم بالمؤشرات المالية التي من شأنها ترشيد لسلوكياتهم .

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية وتقييم الأداء

3- يساعد في التخطيط المستقبلي والرقابة والسيطرة وحماية المشروع من الانحرافات المحتملة

4- يساعد في التنبؤ بالمستقبل للوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال .

### 2-3- التحليل باستخدام المؤشرات المالية

تطلب المصارف عادة من زبائنها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل شعبة الائتمان، وفي ضوء النتائج تقدم توصياتها باتخاذ القرار المناسب بخصوص منح الائتمان. وتشكل المعلومات المالية التي تطلب من طالب الائتمان تقديمها المادة الخام لعملية التحليل المالي فضلاً عن تحليل مخاطر الائتمان ليشكلان القاعدة الاساسية لاتخاذ القرار المناسب الخاص بالموافقة أو عدم الموافقة على الائتمان، وكذلك يفترض على شعبة الائتمان أن تقوم بالتحليل الاستراتيجي وهو ما يطلق عليه بتحليل Swot والذي يدور حول نشاط المنشأة أو الشركة بمافيه من القوة

تدعم قدرته في تسديد ما عليه من التزامات أما المطلوبات المتداولة فإنها تبين ماهو ملتزم به تجاه غيره من التزامات مستحقة واجبة التسديد كما إنها تعكس مدى لجوء الزبون إلى الائتمان القصير الأجل لتمويل متطلبات التشغيل لديه وتعتبر هذه العلاقة عن عدد مرات تغطية الموجودات المتداولة للمطلوبات المتداولة ولقد اعتبرت نسبة 1/2 مقبولة من قبل إدارة الائتمان وأصبحت هذه النسبة هي المعيار المتفق عليه في التعاملات المصرفية في غالبية المصارف التجارية ، لأنها تمثل حد الأمان الذي يضمن للمصرف قدرة الزبون على تسديد ما بذمته فيه من أئتمان قصير الأجل ، وعليه زيادة النسبة عن 1/2 تعطي الحق لإدارة الائتمان في تجسيد حالة القبول لديها في حين انخفاض النتيجة عنها سوف تمنح للزبون درجات ثقة أقل ومن ثم فهو زبون يحمل إدارة الائتمان درجات مخاطر أكبر.

✓ مؤشر نسبة التداول السريعة Quick Ratio تلجأ إدارة الائتمان إلى مؤشر نسبة التداول السريعة لتعزيز ملاحظاتهم المستندة الى مؤشر التداول بشأن موقف السيولة التي يمتلكها الزبون لأن حسابها يركز على العناصر التي تتسم أكثر من غيرها قدرة في التحول الى نقد فهي تشكل بالحقيقة السيولة الحقيقية لدى الزبون ويحسب مؤشر نسبة التداول السريعة وفق العلاقة الآتية :

وتم استبعاد المخزون بسبب بطء تحويله إلى النقد أو بسبب عدم التأكد من بيعة ، والمعيار الذي

$$\text{مؤشر نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

أعتمدتة المصارف كمؤشر قياس هو (1/1) وعند ارتفاع النسبة يزيد من الضمان لأن ذلك يمنحها تأكيد في أن الزبون قادر على تسديد التزاماته الجارية

✓ رأس المال العامل working capital :-

رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المنشأة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل ، وهناك من يطلق عليه هامش أمان

الإقراض إذ إن الأموال المقترضة ستوجه أساساً للاستثمار إذا كان معدل العائد على الاستثمار أعلى من كلفة التمويل (الاقتراض) وهنا يمكن ان نسمح له بالاقتراض .

### 3-2-2- المؤشرات المستخدمة في منح الائتمان .

إن أكثر أساليب التحليل المالي أنتشاراً وسهولة أسلوب التحليل بأستعمال المؤشرات المالية وإن أهم المؤشرات التي تعتمد المصارف في منح الائتمان هي :-

أولاً / مجموعة مؤشرات السيولة:

#### Liquidity indicators

تستخدم إدارة الائتمان مؤشرات السيولة للحكم على قدرة الزبون من ناحية الكفاءة المالية والاقتراضية أي قدرته في تسديد ما عليه من التزامات بتاريخ الاستحقاق ، وسيولة الزبون من اهم الأمور التي تهتم بتحليلها إدارة الائتمان ، كما تستخدم هذه المجموعة من المؤشرات في تقدير مدى حاجة الزبون لنوع الائتمان المستعمل في تمويل متطلبات رأس المال العامل لديه، ومن أكثر مؤشرات السيولة شيوعاً والتي تضمن للمحل نتائج غاية في الأهمية عن حالة الزبون لإدارة الائتمان هي:- (Gibson,2011,206)

✓ مؤشر التداول Current indicator

✓ مؤشر نسبة التداول السريعة Quick indicator

✓ رأس المال العامل Working Capital

✓ مؤشر سيولة الذمم المدينة

✓ مؤشر سيولة المخزون

✓ مؤشر التداول Current indicator

✓ مؤشر التداول من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة وفق العلاقة الآتية (الزبيدي، 267، 2001) **الموجودات المتداولة**

$$\text{مؤشر التداول} = \frac{\text{المطلوبات المتداولة}}{\text{الموجودات المتداولة}}$$

وتعكس الموجودات المتداولة مايتوفر لدى الزبون من الأصول السائلة والأصول شبه السائلة التي

المخزون السلعي من خلال العلاقة الآتية  
(الزبيدي، 2001، 270)

ويشير الانخفاض في هذه النسبة إلى قصر فترة الاستثمار في المخزون السلعي وزيادة قدرة الزبون في دعم السيولة، أي زيادة النقد المتولد وبذلك تزداد قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مالية مستحقة وتعكس مدى فاعلية سياسة البيع لدى الزبون المحتمل وقدرته في توليد النقد .

ثانياً / مجموعة مؤشرات الربحية:

### Profitability indicators

يمكن الاستفادة من هذه المؤشرات في مجال مدى قدرة الزبون على تسديد فوائد القرض من الأرباح السنوية التي حققها، وكذلك في مجال قدرته على استثمار الأموال المقترضة، ومن مؤشرات الربحية هي :-

✓ مؤشر هامش الربح التشغيلي

### Operating Profit Margin

يعكس هذا المؤشر مستوى ربحية الدينار الواحد من المبيعات المتحققة، ولذلك كلما زادت نسبة الهامش لدى الزبون كلما زادت ربحيته وتحسب نسبة الهامش وفق العلاقة الآتية

صافي الربح

$$\text{مؤشر الهامش} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الربح}}$$

إن ارتفاع النسبة تعطي مؤشر لإدارة الائتمان على أن الزبون قادر على تحقيق الأرباح، ويدير عناصر التشغيل بكفاءة مما يضمن مصدراً دائماً للنقد ومن ثمّ إمكانية تسديد الائتمان.

✓ مؤشر معدل العائد على حق الملكية :-

يشير هذا المؤشر إلى ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل المالك، أي أنها تعبر عن ربحية الاستثمار الممتلك، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن كفاءة الإدارة لدى الزبون في استغلال أموال المالك في ضمان عائد مرضي لهم  
(الزبيدي، 2001، 276)

المنشأة، ويظهر مقدار ماتحتاط به المنشأة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والتي تكون قد هيأت لذلك أموالاً خاصة لتغطيتها (أيمان 2011، 65، 59).

رأس المال العامل الصافي هو حصة الاموال، الخاصة التي لم يتم امتصاصها عن طريق تمويل الأصول الثابتة والذي يكون جاهزاً لتمويل الاحتياجات المرتبطة والمتعلقة بدورة النشاط الاعتيادية، ويحسب رأس المال العامل وفق العلاقة الآتية (فوستر 2011، 88)

رأس المال العامل = الاصول المتداولة - الالتزامات المتداولة

وإن كان يفضل استعمال رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الأجل الطويل إلا أن هذا المؤشر يتغير في الأجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان .

✓ مؤشر سيولة الذمم المدينة :

الذمم المدينة الناشئة عن المبيعات الآجلة تمثل موجودات سائلة فقط في حالة إمكانية تحصيلها في وقت استحقاقها، وعليه فإن سيولة هذه الذمم سوف تدعم موقف السيولة لدى الزبون ويمكن تحديد سيولة الذمم المدينة وفق العلاقة الآتية :

الذمم المدينة \* 360 يوم

$$\text{مؤشر سيولة الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة} * 360}{\text{المبيعات الآجلة السنوية}}$$

وتعكس نتيجة هذه النسبة طول الفترة الزمنية التي تتحول فيها الذمم المدينة إلى نقدية من خلال التحصيل، ولذلك كلما أنخفضت نتيجة النسبة كلما عبرت عن سيولة جيدة والعكس صحيح.

✓ مؤشر سيولة المخزون السلعي :

من خلال تحديد وتحليل سيولة المخزون السلعي يتم التوصل إلى اختبار مدى قدرة المخزون السلعي في توليد النقد بعد أن تتم عملية البيع، وعن طريق هذا المؤشر تعزز إدارة الائتمان وجهة نظرها عن سيولة الزبون، وتحدد سيولة

موجوداته المختلفة ومن أهم هذه المؤشرات (الزبيدي 2002، 281) و(الراوي، 2003، 169)

ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة الآتية :-

✓ مؤشر القروض إلى مجموعة الأصول:

### Debit Ratio

يشير هذا المؤشر إلى المدى الذي لجأ إليه الزبون في تمويل استثمارات التشغيل (الموجودات) من أموال غيره أي حدود مشاركة الدائنين في تمويل عمليات الزبون الداخلية، ويحسب هذا المؤشر وفق العلاقة الآتية:-

$$\frac{\text{القروض}}{\text{الموجودات}} = \text{القروض إلى مجموعة الأصول}$$

✓ مؤشر (القروض) إلى حق الملكية:

### Debit/ Equity Ratio

يمثل هذا المؤشر حد الأمان الذي يجب أن تتمتع به إدارة الائتمان في المصرف التجاري عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان ، وإن ارتفاع هذا المؤشر عن معيار المقارنة يعني تزايد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب تناقص مساهمة الملاك (طالب الائتمان)، أي تناقص حد الضمان لذلك يجعل إدارة الائتمان بضرورة رفض الطلب أو تخفيض القرض ويحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة الآتية:

$$\frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حق الملكية}} = \text{القروض إلى حق الملكية}$$

✓ مؤشر تغطية الفوائد :

### Times Interest Earned

وهو مؤشر يقيس مدى قدرة الزبون على تسديد الأعباء الثابتة ممثلة بالفوائد وتغطيتها وذلك من قدرته في تحقيق الأرباح. وإن هذا المؤشر يعكس

$$\frac{\text{كافة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}} = \text{معدل دوران المخزون السلعي}$$

صافي الأرباح قبل الفوائد

$$\frac{\text{صافي الأرباح قبل الفوائد}}{\text{الفوائد}} = \text{مؤشر تغطية الفوائد}$$

✓ مؤشر معدل العائد على الاستثمار :

### Return On Investment

يعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر، ويعكس هذا المعدل مدى قوة الزبون وقدرته في استغلال الأموال المتاحة للاستثمار في تحقيق الربح التشغيلي، وكلما زاد المعدل عن معايير المقارنة كلما زادت قدرة الزبون في الحصول على قروض من مصارف مختلفة ويحسب وفق العلاقة الآتية:

صافي ربح العمليات

$$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الاستثمار}} = \text{مؤشر معدل العائد على الاستثمار}$$

ويقصد بصافي ربح العمليات صافي الربح قبل الفائدة والضريبة، أما الاستثمار فإنه يعني مقدار الموجودات التي استعملت فعلاً في إنتاج الربح التشغيلي (حايس الجان 2011، 94)

✓ نسبة الرافعة المالية (معدل العائد المتولد عن الرفع المالي)

### Degree of Financial Leverage

وهو العائد الذي يحققه الملاك من وراء استثمار أموال غيرهم بمعدل عائد يفوق كلفة الأموال ، بعبارة أخرى ينشأ ذلك العائد من الهامش أو الفرق بين كلفة الأموال التي يحصل عليها الزبون من المصارف وبين العائد المتولد من استثمار هذه الأموال ويحسب هذا المعدل وفق العلاقة الآتية :-

$$\frac{\text{معدل العائد المتولد عن الرفع المالي} = (\text{معدل العائد على الاستثمار} - \text{متوسط الكلفة للقروض})}{\text{معدل العائد المتولد عن الرفع المالي} - \text{متوسط الكلفة للقروض}} = \text{معدل العائد المتولد عن الرفع المالي}$$

ثالثاً/ مجموعة مؤشرات التغطية (المديونية)

### Long-Term Debit Paying Ability

#### Coverage indicators

تستعمل إدارة الائتمان نسب هذه المجموعة لإبراز العلاقة بين أموال الملاك والقروض المقدمة من الدائنين، والتوازن بينهما ومدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الاجل ، فضلاً عن قدرة الزبون ضمن نشاطه على خدمة الائتمان وفوائده وتستعمل مؤشرات المديونية للتعرف على مصادر التمويل التي يعتمد عليها الزبون لتمويل

الأيام الأخيرة من العام موضوع التحليل مما يضلل من المعدل الذي سيتم حسابه من قبل إدارة الائتمان.

✓ معدل دوران الموجودات

#### Total Assets Turnover

يعكس هذا المعدل مدى الكفاءة التي يتمتع بها الزبون في استغلال الموارد المتاحة لديه من موجودات في تحقيق المبيعات، ولذلك كلما زاد المعدل كلما ارتفع في مستوى إنتاجية الاستثمار لدى الزبون مما يحد من المخاطر والتي يمكن ان يتعرض لها الزبون ومن ثم تيسر عملية منح الائتمان وما يطلبه من أموال إضافية (الزبيدي، 2001، 282)

وبحسب المعدل وفق العلاقة الآتية :-

خامساً :مجموعة مؤشرات السوق أو مؤشرات التقييم

#### Valuations indicators

صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الموجودات}}$$

تستعمل هذه المجموعة من المؤشرات في تقييم مركز الزبون أو (الشركة) في السوق المالي وإن إدارة الائتمان تعزز الملف الائتماني للزبون بتحديد القيمة السوقية لأسهمه في السوق والمتغيرات المحددة للقيمة السوقية، وكذلك حركة تداول هذه الأسهم في سوق الأوراق المالية، وإذا ما كانت القيمة السوقية للأسهم مرتفعة فأنها تعكس حد الأمان أو هامش الامان الذي سوف تضمنه إدارة الائتمان بشأن حقوقها، وأهم مؤشرات السوق المالية المستعملة هي :-

✓ ربحية السهم الواحد

#### Earning Per share Eps

تحسب ربحية السهم الواحد من خلال العلاقة الآتية :-

صافي الربح بعد الفائدة والضريبة

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{عدد الاسهم}}$$

به للأرباح الزبون المحتمل بالانخفاض دون أن تتأثر قدرته في تسديد ما عليه من التزامات مع الحفاظ على وضعه من ناحية السيولة لذلك تهتم إدارة الائتمان في المصارف التجارية بهذا المؤشر، ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

رابعاً : مجموعة مؤشرات النشاط أو الكفاءة

#### Activity And Efficiency Ratios

تهتم هذه المؤشرات بمدى نشاط الزبون وفاعلية أداءه في تحريك موارد التشغيل المختلفة من المخاطر وتعطي مؤشر أولياً على مدى قدرة الزبون على استثمار الاموال المقترضة وإدارة مواردها الاقتصادية

والمالية والبشرية وتيسر على إدارة الائتمان في اتخاذ القرار بمنح الزبون الائتمان الأفضل ومن أهم المؤشرات المستعملة في هذا المجال (Gibson, 2011, 210)

✓ معدل دوران الذمم المدينة

#### Account Receivable Turnover

يعكس هذا المؤشر مدى ملائمة سياسة البيع بالأجل وسياسة التحصيل عند الزبون، فالسياسة غير المحكمة من قبله بشأن عملية البيع بالأجل يضعف من قدرته في تحصيل مستحقاته ومن ثم يتعرض إلى احتمالات العسر المالي وتحسب وفق العلاقة الآتية :-

المبيعات الأجلة أو (صافي المبيعات)

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الأجلة أو (صافي المبيعات)}}{\text{رصيد الذمم المدينة}}$$

✓ معدل دوران المخزون السلعي :-

يبين هذا المعدل مدى قدرة الزبون في تحويل ما يمتلكه من مخزون سلعي إلى سيولة نقدية بسهولة ولذلك كلما زاد المعدل كلما قلت احتمالات العسر المالي، ويحسب وفق العلاقة الآتية :-

وتم أستعمال متوسط المخزون السلعي وذلك لغرض الحصول على معدل يتسم بالموضوعية خوفاً من قيام الزبون بشراء كمية من المخزون في

#### المحور الرابع :-

تحليل المؤشرات المالية لشركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة لأغراض منح الائتمان للمدة 2010-2012 المالية

يمثل هذا المحور الدراسة التطبيقية لموضوع البحث المتمثل بدور التحليل المالي في منح الائتمان من خلال ما قدمته شركة وطن الخير من طلب إلى فرع مصرف الخليج التجاري الذي يسمى (فرع المتنبى) لمنحها الائتمان.

وسيتم التطرق في هذا المحور عن لمحة موجزة عن مصرف الخليج التجاري وفرعه (المتنبى) وعن شركة وطن الخير طالبة الائتمان.

**4-1- لمحة عن مصرف الخليج التجاري وفرعه (المتنبى) في واسط**

تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة ش م/7002 في 1999/10/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل برأسمال قدره 600 مليون دينار مدفوع بالكامل وبأشهر نشاطه الفعلي بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص أ 115/3/9 والمؤرخة في 2000/2/7 وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 الملغى لممارسة أعمال الصيرفة الشاملة. وتم تعديل عقد تأسيسه عدة مرات خلال مسيرته لزيادة رأس ماله حتى أصبح (300) مليار دينار نهاية الفصل الثالث لسنة 2014 .

وحرص المصرف توسيع نشاطه جغرافياً داخل وخارج العراق من خلال تبنيه خطة توسعية لزيادة عدد الفروع المفتوحة في أنحاء العراق ومن ضمن هذه الفروع فرع المتنبى في واسط إذ تأسس هذا الفرع بتاريخ 2008/3/17 ومارس نشاطه بنفس اليوم. وطبيعة الانشطة التي يتولى المصرف القيام بها هي مختلف الانشطة المصرفية والاستثمارية التي تدعم التنمية الوطنية بمختلف المجالات والتي تهدف من خلالها تعبئة الاموال الوطنية بصفة ودائع وحسابات توفير وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية

وهي إحدى المؤشرات المالية التي تهتم إدارة الائتمان في المصارف التجارية عند اتخاذ القرار الائتماني (الزبيدي، 290، 2002-291) وكلما كانت ربحية السهم عالية كلما أعطت مؤشراً قوياً لإدارة الائتمان في منح الزبون الائتمان بالمقدار الذي يطلبه.

✓ مؤشر القيمة السوقية للسهم الى قيمته الدفترية:-

هذا المؤشر يعكس ما يضيفه سوق المال من قيمة على السهم العادي قياساً بما هو مسجل في الدفاتر كقيمة دفترية لذلك السهم وإن ارتفع هذه النسبة تعكس قوة أداء الزبون في المساهمة في تعظيم قيمة أسهمه العادية في سوق الأوراق المالية وتحسب وفق العلاقة الآتية:-

القيمة السوقية للسهم

مؤشر القيمة السوقية الى القيمة الدفترية =  $\frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية}}$

وتحدد القيمة الدفترية للسهم العادي من خلال قسمة القيمة الاسمية للأسهم العادية مضافاً إليها احتياطي الأرباح على عدد الأسهم . (إيمان، 2011، 100)

✓ عائد التوزيعات للاسهم :

إن هذا المؤشر يساعد في الحكم على مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية داخل شركة الزبون فاذا كان هذا المؤشر مرتفع فهذا يعني أن هناك سيولة مريحة وليس هناك خوف من مشاكل العسر المالي، وهذا يشجع إدارة الائتمان على إقرضه دون تحفظ ويكون حساب هذا العائد وفق العلاقة الآتية (الزبيدي، 2001، 292)

مقسوم الأرباح الموزعة

عائد التوزيعات =  $\frac{\text{مقسوم الأرباح الموزعة}}{\text{قيمة الأسهم الاسمية}}$

قيمة الأسهم الاسمية

يتضح من خلال استعراضنا للمؤشرات المالية بشكل عام التي نستفاد منها في التحليل الائتماني بأن التحليل المالي العمود الفقري للإدارة المالية الذي بموجبه يتم اتخاذ القرارات ومنها قرار منح الائتمان.

2008/9/24 ونشاط الشركة الرئيسي هو نشاط المقاولات في أعمال البناء والتبليط والمجاري ولديها الكثير من الآليات والمعامل الخاصة بالأعمال الإنشائية وأنجزت الكثير من الأعمال داخل المحافظة .

#### 3-4- التحليل المالي لبيانات شركة وطن الخير للسنوات 2010-2012 المالية

بعد أن قدم المدير المفوض لشركة وطن الخير طلبه إلى إدارة المصرف يتضمن الحصول على أئتمان تم دراسة الطلب من قبل شعبة الائتمان بالمصرف، وتتعلق الدراسة من معرفة موجزة عن صاحب الطلب والشركة التي يديرها والعمل التي تعمل به الشركة، وكذلك أسمها وعنوانها والشكل القانوني لها وتاريخ التأسيس فضلاً عن الضمانات المقدمة وأنواعها فيتم تقييم هذه الضمانات من قبل لجنة مختصة من المصرف ودائرة التسجيل العقاري، وعادة ماتكون هذه الضمانات عقارات، وكذلك يقدم آخر ميزانيتين للشركة لمعرفة نشاطها وكذلك معرفة الأعمال المماثلة المنفذة من قبلها وعلى ضوء ذلك يتم منح الشركة الائتمان بعد رفع هذه المعلومات الى الإدارة، ومن ثم اقتراح مبلغ الائتمان المطلوب منحه، وفي كل الأحوال ألا يتجاوز الائتمان عن 50% من الضمان المقدم، وهذه سياقات عمل المصرف بمنحه الائتمان، إلا أننا نرى ما ينبغي أن يقدم مع هذه المعلومات عناصر أساسية تكون مفيدة لإجراء التحليل المالي وذلك لكي توفر المعطيات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني الرشيد والصحيح.

والصحيح.

إن متخذ

القرار

الائتماني

يستند

على نوع

المعلوما

ت

والبيانات

التي يتم

الوصول

إليها من

والأعمال المصرفية التجارية الأخرى (المحلية والدولية) وفق القوانين النافذة مساهمة منه في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية والأعمار للبلاد ضمن إطار السياسة العامة للدولة بما يحقق أهداف المصرف في التطور والنمو، وكذلك توسيع السوق النقدية وشبكة فروع المصرف لتغطية محافظات العراق كافة للمساهمة في دعم مسيرة التنمية الوطنية والاعمار ودعم الاقتصاد الوطني فضلاً عن تطوير وتأهيل وتنمية المهارات المصرفية للعاملين والمساهمة في دعم السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ((إصدار خاص، اتحاد المصارف العربية، مصرف الخليج التجاري، العدد 407، تشرين الاول 2014)).

أما أهم نشاطات فرع مصرف الخليج التجاري في واسط (فرع المتنبى) فهي الانشطة المصرفية المعروفة جميعها ومنها فتح الحسابات الجارية والتوفير والودائع الثابتة بالدينار العراقي والدولار الامريكي، ومنح القروض والتسهيلات المصرفية وفق الضوابط الواردة من الإدارة العامة وفتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان بكافة أنواعها وصلاحيات الفرع لهذا الغرض 500 مليون دينار فضلاً عن أستلام وتحويل الحوالات الداخلية والخارجية بالدينار وبالدولار واصدار السفاتج وأعتماذ الصكوك وغيرها من الانشطة الأخرى. (مقابلة مع مدير فرع مصرف الخليج التجاري في واسط (فرع المتنبى).

#### 4-2- شركة وطن الخير طالبة الائتمان (عينة البحث)

وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب شهادة التأسيس 16374 في 2004/4/27 براسمال قدره (10) مليون دينار بمساهمة أثنين فقط مناصفة ثم زاد رأسمالها الى 250000000 (مائتين وخمسين مليون دينار عراقي بموجب قرار التعديل في 2008/1/15 وبموجب كتاب مسجل الشركات 1004 في 2008/1/22 تم تعديل راسمال الشركة مرة أخرى إلى (3) ثلاثة مليارات دينار و تم تعديله إلى (5) مليارات دينار بموجب كتاب مسجل الشركات 16394 في

#### الكشف (1)

شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة

كشف تحليلي لاصول شركة وطن الخير خلال المدة 2010-2012 المالية

السنوات الخصوم	2012		2011		2010	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
الاصول الثابتة	0,082%	6450000	0,135%	8600000	0,168%	10750000
الاصول المتداولة	99,918%	7829001173	99,865%	6371162853	99,832%	6379544358
المجموع	100%	7835451173	100%	6379762853	100%	6390294358



من خلال عناصر الميزانيات المالية المختصرة لسنوات (مدة البحث) نرى أن هناك تقارباً في أرقام

إجمالي الأصول للسنتين 2010-2011 وأرتفاع ملحوظ في سنة 2012 لقيمة الأصول إذ بلغت

الملف الائتماني، وكذلك من خلال التحليل المالي للوصول الى قرار سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية إلا أنه من الملاحظ أن المصرف لم يجر أي تحليل على البيانات المالية المقدمة. وبناءً على ما تقدم سنقوم بتحليل البيانات المالية لشركة وطن الخير لغرض الوصول إلى القرار الصائب في منح الائتمان، وذلك عن طريق بعض المؤشرات المالية المستعملة في التحليل المالي والتي تم تناولها بالجانب النظري.

ومن الجدير بالذكر أن الاستفادة من التحليل المالي يتوقف على درجة الدقة وجودة القوائم المالية المقدمة من خلال التأكد من صدقها وسلامتها ومن أتباعها الأسس العلمية السليمة وبشكل عام يجب ان يراعى في إعداد هذه القوائم الفروض والمبادئ المحاسبية المعروفة. أذ أن المعلومات المالية المستخرجة من القوائم تشكل الركن الأساس في اتخاذ قرار منح الائتمان ومن جهة نظرنا أيضاً أن ينصب جهد شعبة الائتمان على ما يعرف بالتحليل الاستراتيجي، أي يجب أخذ معلومات أخرى بالحسبان مثل الظروف البيئية المحيطة بالشركة فضلاً عن القطاع التي تعمل فيه وكذلك عوامل القوة والضعف والتهديدات والفرص المتاحة لها فضلاً عن عوامل السوق والمنافسة. وفيما يلي سنقوم باستعمال المؤشرات المالية التي تخدم أغراض التحليل المالي في الجانب التطبيقي لشركة وطن الخير للوقوف على القرار السليم في منح الائتمان وذلك انطلاقاً من المعلومات المالية المقدمة.

ولتحقيق الغرض المطلوب سنبدأ أولاً بأعداد كشف تحليلي لميزانية مختصرة لشركة وطن الخير لنقوم بتحليلها رأسياً (عمودياً) الذي هو أحد الأدوات التحليلية للوصول الى دلالات ذات معنى من خلال معرفة كم تشكل الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة من إجمالي الأصول وكذلك كم تشكل حقوق الملكية ومصادر التمويل قصير الأجل من إجمالي مصادر التمويل وفيما يأتي . الكشوفات التحليلية الخاصة بالميزانية المختصرة لشركة وطن الخير خلال سنوات البحث .

الكشف (3)  
شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة  
كشف تحليلي لمؤشرات السيولة وتطورها المئوية  
خلال الهدة من 2010-2012 المالية  
المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

ت	مؤشرات السيولة	مؤشرات الفترة المالية		
		2012	2011	2010
1	مؤشر التداول	4	7,8	7,3
2	مؤشر نسبة التداول السريعة	3,96	7,78	7,3
3	صافي راس المال العامل	5856,71	5554,33	5501,47

المصدر : اعداد الباحث اعتماد على البيانات والحسابات الختامية لشركة وطن الخير للفترة من 2010-2012 المالية.

الكشف (2)  
شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحددة  
كشف تحليلي لخصوم (مصادر التمويل)  
شركة وطن الخير خلال الهدة 2010-2012 المالية

الخصوم	2012		2011		2010	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
حقوق الملكية	%74,83	5863161173	%87,2	5562926478	%86,26	5512224358
ديون قصير الاجل	%25,17	1972290000	%12,80	816836375	%13,74	878070000
المجموع (مصادر التمويل)	%100	7835451173	%100	6379762853	%100	6390294358

المصدر :- اعداد الباحث اعتماداً على البيانات والحسابات الختامية لشركة وطن الخير.

قيمتها لإجمالية 7835451173 (سبعة مليارات وثمانمائة وخمسة وثلاثون مليون وأربعمئة وواحد وخمسون الف ومائة وثلاثة وسبعون دينار) وهذا ناتج عن أرتفاع في الأصول المتداولة خلافاً للأصول الثابتة، وهذا يدل أن هناك زيادة في سيولة الشركة .

أما بالنسبة لعناصر الخصوم (مصادر التمويل) شهدت أيضاً تقارباً في قيم عناصرها للسنتين 2010 و2011 مع أرتفاع واضح في قيمة حقوق الملكية والديون قصيرة الأجل للسنة 2012 حتى بلغت قيمة حقوق الملكية 5863161173 (خمسة

نسبة التداول السريعة تشكل مقياس أكثر تشدداً في تقييم السيولة من مؤشر نسبة التداول العادية .

ومايلاحظ من الكشف أعلاه أن صافي رأس المال العامل في تزايد خلال سنوات البحث مما نتج عنه فائض يعبر عن هامش أمان جيد ومن ثم تكون الوضعية المالية للشركة جيدة .

(2) إن مؤشر نسبة التداول والتداول السريعة في سنة 2011 شكلت نسبة زيادة قدرها 6,85% و 6,57% مقارنة لسنة الأساس 2010 ثم انخفض هذا المؤشر لسنة 2012 الى 45,21% و 45,76% مقارنة لسنة الأساس 2010 هذا في حالة المقارنة على الأساس الثابت ، أما إذا تمت المقارنة على الأساس المتغير فإن مؤشر التداول والتداول السريعة انخفضا إلى 48,72% و 49,1% في سنة 2012 مقارنة لسنة الأساس 2011 أي أن نسبة الانخفاض كانت 3,51% و 3,34% لكلا المؤشرين ، رغم أن هناك انخفاضاً للسنتين الأخيرتين إلا أن سيولة الشركة كانت جيدة ولا يمكن القلق منها .

(3) إن مؤشر صافي رأس المال العامل كما قلنا في تزايد ويتضح أن ارتفاع مؤشر صافي رأس المال العامل بنسبة قدرها 1% تقريباً عام 2011 مقارنة لسنة الأساس 2010 ، ثم ارتفعت النسبة الى اكثر من 6% عام 2012 مقارنة لسنة الأساس 2010 أما على طريقة الأساس المتغير فقد ارتفعت النسبة إلى أكثر من 5% عام 2012 قياساً بالسنة المالية 2011.

وعلى العموم إن سيولة الشركة كانت جيدة بالنسبة للمؤشرات أعلاه وشكل معدل متوسط مقداره 6 ، أما متوسط صافي رأس المال العامل شكل قيمة مطلقة مقدراها 5637,5 مليون دينار لسنوات فترة البحث .

4-5- مجموعة مؤشرات الربحية وتطورها  
المئوية

مليارات وثمانمائة وثلاث وستون مليون ومائة واحد وستون الف ومائة وثلاثة وسبعون دينار)، وعلى العموم يلاحظ أن مساهمة المالكين في رأس المال عالية وجيدة وهذا واضح من نسب حقوق الملكية إلى أجمالي مصادر التمويل إذ شكلت نسبة 86,26% و 87,20% و 74,83% لسنوات البحث على التوالي ، وبالرغم من أنخفاضها للسنة الأخيرة لكن يمكن القول أن المركز المالي للشركة جيد ومتين من خلال الاعتماد على المساهمين دون الاعتماد على التمويل من الخارج إلا بحدود المقبولة وهذا يعزز عامل السيولة لدى الشركة . ومع أن سيولة الشركة جيدة إلا أنها تحتاج الائتمان من المصرف وذلك لدخولها وأنفتاحها على مشاريع وأعمال جديدة يتطلب مزيداً من الأموال .

وفيما يأتي تحليل للمعلومات المالية الأخرى وتفسيرها عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تخدم أغراض التحليل المالي الذي هو جزء من التحليل الائتماني لشركة وطن الخير .

4-4- مجموعة مؤشرات السيولة وتطورها  
المئوية

فيما يأتي الكشف الخاص بمؤشرات السيولة وتطورها المئوية للشركة

(1) من خلال الكشف (3) يتضح أن مؤشر التداول لكل سنوات فترة البحث هي أكثر من النسبة المعيارية المتمثلة ب(1:2) ويلاحظ أن مؤشر التداول للسنتين 2010 و 2011 أكثر من 7 إلا أنه انخفض في سنة 2012 ليصل الى 4 مرات أما مؤشر نسبة التداول السريعة فهي أكثر من 7 لسنتي 2010 و 2011 وأكثر من 3 مرات لسنة 2012 وجميعها أكثر من النسبة المعيارية المتمثلة ب (1:1) أي بمعنى أن هذه النتائج تمثل درجة ضمان عالية تعزز قدرة الزبون على تسديد التزاماته وأن منح القرض لا يحمل أي درجة مخاطرة علماً إن مؤشر

فيما يأتي الكشف الخاص للمؤشرات الربحية وتطورها المئوية لشركة وطن الخير

(4) الكشف

شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة  
كشف تحليلي لمؤشرات الربحية وتطورها المئوية خلال المدة 2010-2012 المالية  
المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار

ت	مؤشرات الربحية	مؤشرات الفترة المالية			مؤشرات التطور المئوية
		2012	2011	2010	
	1	4	3	2	100*2/3 100*2/4 100*3/4
1	مؤشر هامش الربح التشغيلي	0,165	0,145	0,157	%92,35 %104,45 %113,10
2	مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية	0,219	0,0107	0,098	%10,91 %223,461 %2046,72
3	مؤشر معدل العائد على الاستثمار	0,164	0,0093	0,084	%11,07 %195,23 %1763,44

(أعداد الباحث) اعتماداً على البيانات المالية والحسابات الختامية لشركة وطن الخير للفترة من 2010-

(1) أن مؤشر هامش الربح التشغيلي كان بمقدار 0,157 مليون دينار من أصل الإيرادات للنشاط الجاري البالغة مليار دينار لسنة 2010، وانخفضت قيمة المؤشر إلى 0,145 مليون دينار عام 2011، ثم ارتفعت قيمة هذا المؤشر إلى 0,165 مليون دينار عام 2012، وان نسبة الانخفاض كانت في عام 2011 نسبة مقدارها 7,65% مقارنة لسنة الأساس 2010، ثم ارتفعت إلى أكثر من 4,45% عام 2012 مقارنة لسنة الأساس 2010 بحسب طريقة الأساس الثابت، أما بطريقة الأساس المتغير قد ارتفعت النسبة عام 2012 إلى أكثر من 13,10% مقارنة لسنة الأساس 2011 ويلاحظ من المؤشرات أعلاه أن الشركة قادرة على توليد الأرباح وكانت في سنة 2012 أعلى قدرة لتوليد الأرباح إذ من كل مليار دينار عراقي من الإيرادات يولد 165 مليون دينار عراقي من الأرباح.

(2) إن مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية كان بمقدار 0,098 مليون دينار من أصل الاستثمارات المملوكة عام 2010 والبالغة مليار دينار وانخفضت قيمة هذا المؤشر إلى 0,0107 مليون دينار عام 2011 ثم ارتفعت

قيمة هذا المؤشر إلى 0,219 مليون دينار عام 2012، وإن نسبة الانخفاض لسنة 2011 هي 89,09% مقارنة لسنة الأساس 2010 ثم ارتفعت إلى 123,461% عام 2012 مقارنة لسنة الأساس 2010 بطريقة الأساس الثابت، أما بطريقة الأساس المتغير قد ارتفع المؤشر عام 2012 إلى 1946,72% مقارنة لسنة الأساس 2011 وهذا يعني أن ربحية الاستثمارات من قبل ملاك الشركة كانت في تزايد وبنسب عالية جداً وهذا ماوضح في سنة 2012.

(3) إن مؤشر العائد على الاستثمار كان بمقدار 0,084 مليون دينار من أصل إجمالي الموجودات عام 2010. أي بعبارة أخرى إذا كانت أرصدة إجمالي الموجودات في الشركة مليار دينار، فإن العائد المتحقق من هذه الموارد هي 0,084 مليون دينار وانخفضت قيمة هذا المؤشر إلى 0,0093 مليون دينار عام 2011 ثم ارتفعت قيمته إلى 0,164 مليون دينار في سنة 2012.

وتشكل نسبة الانخفاض لسنة 2011 نسبة مقدارها 88,93% مقارنة لسنة الأساس 2010 ثم ارتفعت إلى 95,23% عام 2012 مقارنة لسنة الأساس 2010 بحسب طريقة الأساس الثابت أما بالنسبة لطريقة الأساس المتغير فقد ارتفع المؤشر عام 2012 إلى 1663,44% مقارنة لسنة الأساس 2011، أي أن هناك قدرة عالية للشركة في استثمار أصولها لتحقيق الأرباح التشغيلية وبذلك يعكس كفاءة أنشطة العمليات لها. وإن المؤشرين أعلاه (معدل العائد على حقوق الملكية وعلى الاستثمار) تعزز نسب السيولة ومن ثم أن أخذها بالحسبان يجعل قرار منح الائتمان لهذه الشركة يتسم بدرجة من الموضوعية ولاسيما أن متوسط العائد على حقوق الملكية لفترة البحث هي 11% تقريباً ومتوسط العائد على الاستثمار لنفس الفترة هي 8,6% تقريباً وهي نسب لا بأس بها.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا لا بد من مقارنة المؤشرات المحتسبة مع النسب المعيارية في قطاع

النسب المعيارية)، الا انه الملاحظ أنّ الاتجاه العام هو بالزيادة خلال مدة البحث، وهذه الزيادة تشكل نسبة قدرها 2.4% عام 2011 قياسا لسنة الاساس 2010 ثم زيادة النسبة الى 100% عام 2012 قياسا لسنة الاساس 2010 حسب طريقة الأساس الثابت، أما لو اخذت على الأساس المتغير فان النسبة ارتفعت 95.3% عام 2012 قياسا لسنة الأساس 2011

2. إنّ مؤشر المديونية لسنة 2010 كان 0.144 مليون دينار من مجموع حقوق الملكية ارتفع الى 0.146 مليون عام 2011 ثم ارتفع الى 0.336 مليون عام 2012 وبشكل عام يلاحظ تزايد لجوؤها الى مصادر التمويل الخارجي ولكن مع هذه الزيادة هناك تغطية كافية من حقوق الملكية للمالكين او المساهمين للمقرضين لاسيما أن النتائج ضمن الحدود المقبولة للنسب المعيارية لهذين المؤشرين، اي أنّ هناك عامل امان لاباس به للمقرضين، وإن هذه الزيادة تشكل نسبة قدرها 1.38% عام 2011 و133,33 عام 2012 مقارنة لسنة الأساس 2010 هذه حسب طريقة الأساس الثابت، اما لو استعملت طريقة الأساس المتغير فإن النسبة انخفضت إلى 130.13% عام 2012 مقارنة لسنة الأساس 2011. وهذه المؤشرات تعدّ ادوات لتقييم مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، كما تقيس ايضا مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في الشركة والموازنة بين مصادر التمويل الداخلي والخارجي.

إنّ الشركة بهذه النتائج تتمتع بوضع مالي جيد ولا يوجد تحفظ على مديونية الشركة، ولكن يجب مراقبة هذه المؤشرات بحذر إذ يلاحظ انها في تزايد واذا ما زادت بأعلى من هذه النتائج فمعنى هذا أن هناك مخاطر متوقعة تحيط بمنح الائتمان. ومن ثمّ يكون هناك تحفظ على منح الائتمان.

#### 4-7- مؤشرات نسب النشاط:

العمل الذي تعمل به هذه الشركة لغرض الصورة تتضح وتكتمل أكثر.

#### 4-6- مجموعة مؤشرات التغطية

فيما يأتي الكشف (5) الخاص بمجموعة مؤشرات التغطية (أو نسب هيكل رأس المال وتطورها المئوية نلاحظ ما يأتي)

الكشف (5)  
شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة  
كشف تحليلي لمؤشرات التغطية وتطورها المئوية  
خلال المدة من 2010-2012 المالية

ت	مؤشرات التغطية	مؤشرات الفترة المالية			مؤشرات التطور المئوية %
		2012	2011	2010	
1		4	3	2	100*3/3 100*2/4 100*3/4
	مؤشر المديونية الى اجمالي الاصول	0,25	0,128	0,125	%102,4 %200 %195,3
	مؤشر المديونية الى حقوق الملكية	0,336	0,146	0,144	%101,38 %233,33 %230,13

مصدر: أعداد الباحث اعتماداً على البيانات والحسابات الختامية لشركة وطن الخير للفترة 2010-2012 المالي

من الكشف ( 5 ) الخاص بمؤشرات التغطية أو مؤشرات هيكل رأس المال وتطورها المئوية نلاحظ مايلي:-

1. إن مؤشر الاصول الممولة من طرف الديون قد ارتفعت من 0,125 إلى 0,128 في السنتين 2010 و2011 على التوالي أي أنّ أصول الشركة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة 12,5% في سنة 2010 و12,8% في سنة 2011 يعني أنّ الشركة اعتمدت على الديون بنسبة مقبولة في تمويل أصولها وهذا مايفسر اعتمادها على أموال المساهمين بنسبة أكبر في تمويل أصولها، أي بنسبة 87,5% في سنة 2010 وبنسبة 87,2% لسنة 2011 أي أن نسبة الاستقلالية المالية عالية للسنتين، وهذا يعدّ مؤشراً جيداً للشركة. ونرى ايضا أن نسبة الأصول الممولة من الديون قد ارتفعت الى 0.25 اي بمعدل 25% في سنة 2012 وهذا مايفسر أنّ نسبة الاستقلالية قد انخفضت الى 75% بعدما كانت اكثر من 87% وإن ارتفاع نسبة التمويل من الديون وانخفاض نسبة الاستقلالية لايعد مؤشراً جيداً للشركة ولكن نعتقد ضمن الحدود المقبولة (ضمن

مجالات أستعمالات جديدة وخارجية فكان العائد المتحقق من أستثمار هذه الاموال يفوق الى حداً كبير تكلفتها، وهذا مايفسر تزايد معدل العائد على الأصول ومعدل دوران الاصول لسنة 2012 ولكن كان على حساب أنخفاض الربحية والارتفاع في درجة المخاطرة من خلال أرتفاع مؤشر الرفع المالي (مؤشر المديونية) خلال فترة البحث كما هو واضح في الكشوفات السابقة.

هذه هي المؤشرات التي استطعنا احتسابها من خلال المعلومات المالية المتوفرة في القوائم المالية مع ما يناسب النشاط الذي تزاوله الشركة، علماً أنّ هناك مؤشرات أخرى لها دور في منح الائتمان وإذا كان بالإمكان استخراجها لابد للمحلل في المصرف ان يأخذها بالحسبان ليكون قراره بمنح الائتمان مبني على أسس علمية صحيحة.

ومن خلال قيامنا بالتحليل المالي للشركة ولل سنوات 2010 -2012 المالية نجد أن الوضع المالي لها جيداً وتبين لديها رأس مال عامل يغطي احتياجات الشركة وكذلك المؤشرات المالية المستخرجة للشركة كانت أعلى من النسب المعيارية، ونتائجها مقبولة أي قادرة على تسديد ديونها في تاريخ أستحقاقها وهذا يعني بالامكان منح الائتمان المطلوب.

#### المحور الخامس:

#### الاستنتاجات والتوصيات

يمكن بيان الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث بمايأتي :-

#### 5-1- الاستنتاجات

(1) الائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف لزيونه في منحه مبلغ معين من المال لاستعماله في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداه بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.

فيما يأتي الكشف (6) الخاص بإحدى مؤشرات نسب النشاط التي هي معدل دوران الموجودات وتطورها المئوية

#### الكشف(6)

شركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة  
كشف تحليلي لمؤشر النشاط (معدل دوران الموجودات) وتطورها المئوية  
خلال الهدة من 2010 -2012 المالية  
المبالغ مقربة لأقرب مليون دينار عراقي

مؤشرات النشاط	مؤشرات الفترة المالية		
	2012	2011	2010
1	4	3	2
مؤشر معدل دوران الموجودات	0.9953	0.0643	0.5388
مؤشرات التطور المئوية %	100*2/3	100*2/4	100*3/4
	% 11.93	% 184.72	% 1547.90

صدر : إعداد الباحث أستناداً الى البيانات والحسابات الختامية لشركة وطن الخير للمقاولات العامة المحدودة للفترة من 2010-2012

يشير مؤشر دوران الموجودات على كفاءة استعمال الأصول في تحقيق الإيرادات أي يقيس قدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق الايراد، ويلاحظ أنّ مؤشر دوران الأصول كان 0,5388 في سنة 2010 أي أنّ نسبة تحقق الايراد هو 53,88% في الوقت الذي شهد فيه أنخفاضاً سنة 2011 إذ وصل الى 0,0643 أي بنسبة 6,43% وهذا ناتج من أنخفاض الايرادات في سنة 2011، ثم شهد المؤشر ارتفاعاً في سنة 2012 ليصل إلى 99,53% وهذه نسبة عالية تحققت بسبب زيادة الإيرادات في سنة 2012 بشكل كبير.

أنّ أنخفاض مؤشر معدل دوران الموجودات شكل نسبة مقدارها 88.07% عام 2011 مقارنة لسنة الأساس 2010 ثم أرتفعت الى 84,72% عام 2012 قياساً لسنة الأساس 2010 حسب طريقة الأساس الثابت أما على الأساس المتغير فقد أرتفعت النسبة الى 1447,90% عام 2012 قياساً للسنة المالية 2011 وهذا يعكس الاستعمال الامثل للموارد من قبل إدارة الشركة. وبشكل عام نجد أن إدارة الشركة نجحت في أستثمار السيولة المتوفرة لها من خلال نشاطها العادي أوالدخول في

على المركز المالي للزبون والتنبؤ بأحتمالات تعثره أما يركز على الضمانات التي يقدمها الزبون عند طلبه لمنح الائتمان في حين أن الضمانات لاتصلح أساساً كافيّاً لمنح الائتمان فالضمان يأتي تعزيراً للقرار الائتماني أو حماية من مخاطر معينة قد يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان.

(9) إن إدارة الشركة نجحت في استثمار السيولة المتوفرة لها في مجال استثمارات جديدة وخارجية وهذا ما أتضح من خلال تزايد معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين، إذ أن سيولة الشركة كانت جيدة وفي تزايد كما أكدته مجموعة مؤشرات السيولة وأن المركز المالي جيد من خلال مساهمة المالكين في رأس المال بنسبة كبيرة دون الاعتماد على التمويل من الخارج إلا بحدود مقبولة .

#### 5-2- التوصيات

أنطلاقاً من هذه الاستنتاجات يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وكما يأتي :-

(1) يجب أن يستند متخذ القرار الائتماني على المعلومات والبيانات التي يتم الوصول إليها من خلال الاستعلام المصرفي عن طالب الائتمان، ودراسة الظروف المحيطة بالشركة، والقطاع الذي تعمل فيه الشركة أولاً، ومن خلال التحليل المالي ثانياً من أجل الوصول الى قرار سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية .

(2) نوصي المصرف أن يطلب من الزبون أن يرفق مع طلبه للقرض قوائم مالية لفترات مالمه سابقة وحالية، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل شعبة الائتمان وذلك للتعرف على عوامل السيولة والربحية والكفاءة للزبون المتقدم بطلب الحصول على الائتمان .

(3) ان تهتم المصارف بالعناصر المتعلقة بالسمات الشخصية للزبون مثل نوع وحجم نشاط

(2) يعد الائتمان المصرفي من أكثر الأنشطة المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولكنه في ذات الوقت يعد أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية أذلاقتف تأثيراتها الضارة على المصرف أو المؤسسات المالية الوسيطة بل تصل أضراره الى الاقتصاد الوطني ان لم يحسن أستعماله .

(3) أتضح أنّ المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد في الموعد المحدد مماينتج عنه خسارة مالية، وعليه فإن المخاطر الائتمانية لها صور متعددة إما مخاطر متعلقة بالمقترض ومخاطر خاصة بالنشاط، ومخاطر متعلقة بالعملية المطلوب تمويلها ومخاطر متعلقة بالظروف العامة ومخاطر ناشئة عن أخطار المصرف ومخاطر ناجمة عن فعل الغير .

(4) يعد التحليل المالي ( الذي هو جزء من التحليل الائتماني) الركيزة الاساسية لاي منشأة فهو الذي يحدد المركز المالي لها والذي يطمئن المصرف على منح الائتمان من عدمه من خلال معرفة إمكانية قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته ..

(5) تعدّ المؤشرات المالية من الأدوات الكمية في التحليل المالي والتي من خلالها تدرس العلاقات المختلفة بين فقرات الكشوفات المالية ولفترة زمنية محددة والغرض من هذه العلاقات هو تكوين تصور عن نتائج أعمال الشركة وظروفها المالية .

(6) أن التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح استراتيجية المصارف واداة رقابية لتقييمالقرارات الاستراتيجية التي سبق أتخاذها وهذا مايؤكد الدور الفعال لتحقيق التوازن بين الاصول والقصور .

(7) هناك دور ذا اهمية لعامل الوضع المالي والسمات الشخصية للزبون في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي من عدمه.

(8) من خلال دراسة الحالة المقدمة وجدنا أن المصرف لايهتم بإجراء أي نوع من أنواع التحليل المالي الذي من خلاله يتم الوقوف

محمد كتاب مترجم عن دار المريخ ، المملكة العربية السعودية 2011 .

(6) مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006.

(7) الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان 2002

(8) عبد الحميد ، عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، جامعة عين الشمس ، مصر 2008

(9) مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2010

(10) الحنفي ، عبد الغفار ، تقييم الأداء المالي ودراسة الجدوى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2005

(11) مطر ، محمد ، التحليل المالي ، مدخل صناعة القرارات دار وائل للنشر ، عمان 2000

(12) حنفي ، عبد الغفار ، أبو قحف ، عبدالسلام ، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الدار الجامعية الاسكندرية 2004

(13) عبد العزيز ، سمير ، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي مكتب الاشعاع ، مصر 1998 12- بلعجوز ، حسين ، مخاطر التمويل في البنوك الاسلامية والبنوك اللاكلاسكية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 2009.

(14) السيسي ، صلاح الدين حسن ، قضايا مصرفية معاصرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة 2004.

#### ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

(15) جهاد ، حفيان ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2012.

(16) الغزي ، فليح حسن خلف ، الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير جامعة بغداد 1976.

(17) الشخيلي ، هديل أمين ، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الشرق الاوسط 2012.

الزبون ومدى التزامه بتسديد المبالغ وفوائدها في مواعيدها المحددة.

(4) نوصي المصارف بضرورة وجود نظام معلومات متكامل ومؤتمت تخزن فيه المعلومات عن الزبائن مع التغييرات أو العوامل الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون ليتم الوصول إليها ومعالجتها بشكل سريع لاتخاذ القرار الصائب والسليم .

(5) ينبغي على كل مصرف البحث عن محل مالي (أو مجموعة محلين) كفوء يستخدم أدوات التحليل المالي لمواجهة التحديات والمخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ومنها الخسائر التي تؤثر على رأس المال .

(6) يتوجب على ادارة المصرف أنتقاء العاملين الجيدين والعمل على تدريبهم وإعدادهم وإكسابهم الخبرة والمعارف التي تمكنهم من تحليل المعلومات الوصفية والكمية وأستخلاص النتائج واتخاذ قرارات أنتمانية سليمة للوقاية من مخاطر الديون المتعثرة .

(7) الإسراع في تحديث الأجهزة المصرفية وأدخال المكننة والتقنيات الحديثة وزيادة الوعي المصرفي ومواكبة التطورات الكبيرة في مجال العمل المصرفي .

#### المصادر

##### أولاً : الوثائق الرسمية

(1) اتحاد المصارف العربية العدد 407، تشرين الأول ، 2014.

(2) شركة وطن الخير البيانات المالية، للسنوات 2010-2012.

ثانياً : الكتب

(3) عبد الحميد ، عبداللطيف ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية مصر ، 2000

(4) هندي ، منير إبراهيم ، إدارة المنشآت المالية وأسواق المال ، منشأة المعارف ، الاسكندرية 2006

(5) فوستر ، جورج ، تحليل القوائم المالية ، تعريب دطاجي ، خالد علي أحمد و فال ، إبراهيم ولد

- 25) Fatemi, Ali ,and Fooladi ,Irag , credit risk managment , managerial finance journal ,vol 32 No3(2006)
- 26) [http :www .aazs .net](http://www.aazs.net) 2558-topic
- 27) Gibson, charles H, financial statement Analysis 12th Edition. university of toledo ,Emeritus (2011)
- 28) Goochman john Downes & Jordan Elliott, Dictionary of Finance and Investment Terms, BarransInc U.S.A,1995

18) إيمان ، حاييس ، دور التحليل المالي في منح القروض ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2011

#### رابعاً الدوريات والبحوث العلمية

- 19) الدغيم ، عبد العزيز ، الامين ، ماهر ، أنجرو ، إيمان ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرفي الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (28) ، العدد (3) سنة 2006
- 20) أبو كرش ، شريف مصباح ، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول ، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، 2005

#### خامساً : المصادر الاجنبية

- 21) [www.org/arabtranslator.or/edu/bankings.9sp](http://www.org/arabtranslator.or/edu/bankings.9sp) .
- 22) Siam ,walidzakaria ,Khrwish, Husni Ali ,Al- Dass,Abdalla the utilizing of financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting credit facilities .international Research journal of finance and economics , vol.1450-2887(2011)
- 23) maitah ,mansoor,zeda, Khalid a bank and Galalh ,Abudeltef, The utilizing of financial analysis in credit Decision in palestinian commercial Banks ,journal of money investmect and banking vol 24 No12 (2012)
- 24) Balach and ran Binu ,central bank lending facilities and properties of interest rates (unpublished Doctoral Dissertation) Graduate school of Artc and sciences ,columbia university (2008)